ICC-ASP/14/10/Add.2
Distr.: General
12 November 2015

ARABIC
Original: English

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، ١٨ – ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

ميزانية تكميلية مقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٦

أولاً – المقدِّمة

١- وفقاً للممارسة المتّبعة في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وُضعت الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠١٦ وأقرتها أجهزة المحكمة استناداً إلى خطط العمل في المجال القضائي وفي مجال المقاضاة للسنة التالية، بقدر إمكان تقديرها على وجه الدقة عند نهاية تموز/يوليو ٢٠١٥.

٢- إن ميزانية المحكمة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦ قُدِّمت في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. وبالتالي لم يكن بوسع المحكمة تضمين مقترحها المتعلِّق بالميزانية المتطلبات الإضافية المترتبة على المستجدات التي حصلت بعد ذلك التاريخ.

٣- ومن أهم هذه المستجدات إصدار أمر بالقبض على أحمد الفقيه المهدي بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ونقل هذا المشتبه فيه إلى المحكمة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. لقد حدث ذلك بناء على القرار الذي اتّخذته المدَّعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بفتح تحقيق في مالي في جرائم مدَّعى بارتكابها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومن المزمَع حالياً عقد جلسة اعتماد التهم في هذه القضية في أوائل عام ٢٠١٦.

٤- ووفقاً للبندين ٣-٦ و٣-٧ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة[1]، تقدِّم المحكمة بالوثيقة الحالية مقترحاً تكميلياً بشأن الميزانية يُبَيَّن فيه ما يترتّب على المستجدّات المعنية من تبعات تتعلق بالميزانية وما تستلزمه من متطلبات مالية، يبلغ مقدارها الإجمالي **١٩٨ ٣٠٠ يورو**.

٥- **ويُعتزم صرف ما يناهز نصف هذا المبلغ المطلوب (٩٠,٦ ألف يورو منه على نحو أدق) لسد الأتعاب القانونية والنفقات الشهرية لفريق الدفاع، بينما يمثل المقدار الثاني من حيث الكبر، البالغ ٤٠,٢ ألف يورو، الموارد اللازمة لتوفير خدمات لغوية بالعربية وبلغة التماشيق**، باعتبارهما لغتَي المتهم والمجني عليهم/الجماعات المتضررة في القضية المعنية. وسيستوعب قلم المحكمة التكاليف المتأتية عن أحدث المستجدات في الحالة في مالي في عدد من المجالات الأخرى، كما ترد تفاصيله أدناه، وذلكم نهج اتّبعته أجهزة أخرى أيضاً.

---

[1] انظر النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً- الافتراضات

٦- أُعِدّت ميزانية ٢٠١٦ المقترحة استناداً إلى افتراض أن المحكمة ستُجري تحقيقات ناشطة في ثماني حالات، منها الحالة في مالي، لكن على أن تكون ست قضايا فقط قد بلغت المرحلة الابتدائية في عام ٢٠١٦، لأنه لم يكن من المرتقب عند تقديم الميزانية المقترحة أن يصدر أمر بالقبض على مشتبه به في الحالة في مالي وأن يتسنّى القبض عليه. فالميزانية التكميلية الحالية تستند إلى افتراض أن جلسة اعتماد التهم في هذه القضية المستجدة ستجري في الربع الأول من عام ٢٠١٦ ويراد بها سد التكاليف المرتبطة بهذه القضية حتى مرحلة الإجراءات هذه، دون استباق أي قرار آخر قد يصدر عن القضاة. ويرد في المرفق مزيد من المعلومات بشأن الافتراضات المعنية.

ثالثاً- التبعات المالية

٧- أُخِذت بالحسبان عند إعداد هذه الميزانية التكميلية الموارد التي أُدرجت بالفعل من أجل مالي في ميزانية عام ٢٠١٦ البرنامجية المقترحة. إنها تهيئ لتحمُّل التبعات المالية المرتقبة حالياً وفق أفضل تقديراتها الممكنة. وإذا لزمت أية موارد إضافية فإنها ستخضع لإخطار باستخدام مبالغ من صندوق الطوارئ.

٨- ويجب التنويه إلى أن ثمة تغيرات في المتطلبات التشغيلية، تتعلق على الخصوص بالجوانب الأمنية في الميدان، قد أفضت بالمحكمة إلى تقليص الميزانية التكميلية الأصلية التي كان من المزمَع تقديمها في أوائل هذا الشهر. وتواصل المحكمة رصد المستجدات في القضية بغية مواصلة تحديث تقديراتها، بحسب الاقتضاء.

٩- إن متطلبات الميزانية الحالية المتأتية عن أحدث المستجدات في الحالة في مالي تبلغ ما مجموعه ١٩٨,٣ ألف يورو فيما يخص قلم المحكمة.

١٠- وكما يُبَيَّن في الجدول أدناه، تخص التكاليف الإضافية الرئيسية بند المساعدة المؤقتة العامة، وبند الخدمات التعاقدية، وبند تكاليف محامي الدفاع، وبند النفقات التشغيلية العامة.

الجدول ١: الميزانية التكميلية المقترحة (بآلاف اليوروات)

البند	*البرنامج الرئيسي الثالث*
المساعدة المؤقتة العامة	٤٠,٢
المجموع الفرعي لسائر تكاليف العاملين	*٤٠,٢*
السفر	٣,٨
الخدمات التعاقدية	٣٠,٠
محامو الدفاع	٩٠,٦
النفقات التشغيلية العامة	٣٣,٨
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالعاملين	*١٥٨,١*
المجموع	**١٩٨,٣**

رابعاً- وصف الموارد

ألف- البرنامج الرئيسي الثالث – قلم المحكمة

١١- لمّا كان قلم المحكمة الجهاز المسؤول عن الجوانب غير القضائية لإدارة شؤون المحكمة وتوفير الخدمات لها فإن ميزانيته تتحدد بمقدار الدعم المطلوب تقديمه. وفيما يخص الحالة في مالي، سيتعيَّن على قلم المحكمة أن يوفِّر على الخصوص خدمات لغوية، وخدمات في مجال تدبر الأعمال القضائية، وخدمات للشهود، ومساعدة قانونية، وعملاً توعوياً.

١٢- وقد بذل قلم المحكمة قصارى جهده للتكفل بقدر المستطاع بتوفير خدماته المتعلقة بأحدث المستجدات في الحالة في مالي ضمن حدود موارده التي تم بالفعل اقتراحها في إطار الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٦. ولهذه الغاية تعهَّدت عدة أقسام، منها قسم تدبر الأعمال القضائية وقسم المجني عليهم والشهود وقسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم، باستيعاب التكاليف الإضافية المتصلة بجلسة اعتماد التهم ضمن حدود الموارد المرصودة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٦.

١٣- بيد أن قلم المحكمة سيظل مع ذلك يحتاج إلى موارد إضافية، من الموارد من الموظفين ومن غيرها من الموارد، لتوفير الخدمات الملائمة، على النحو المعروض أدناه

١- المزيد من الموارد من الموظفين

١٤- لتوفير خدمات الدعم اللغوي، سيحتاج قسم الخدمات اللغوية إلى موظفين مؤقتين إضافيين على النحو التالي:

(أ) اثنان من مترجمي/مراجعي اللغة العربية المستقلين سيلزم كل منهما لمدة أسبوعين بغية تقديم الدعم في مجال الترجمة العربية في سياق اعتماد التهم؛

(ب) ثلاثة تراجمة من تراجمة اللغة العربية المستقلين (اللغة التي يتكلمها المشتبه فيه) لمدة أسبوع في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٦ لتوفير خدمات الترجمة الشفوية خلال جلسة اعتماد التهم؛

(ج) خدمات ترجمة شفوية في الميدان لدعم اللقاءات مع المجني عليهم/موكِّلي المحامين بلغات الحالات ذات الصلة (ومنها لغة التماشيق واللغة العربية)، وخدمات ترجمة شفوية في مركز الاحتجاز.

١٥- ويتضمن الجدول ٢ بياناً وجيزاً بمتطلبات قلم المحكمة من المساعدة المؤقتة العامة:

الجدول ٢: متطلبات قلم المحكمة من المساعدة المؤقتة العامة (بآلاف اليوروات)

الصفة	*القسم*	*الرتبة*	*مدة العمل بالأشهر*	*المجموع*
٣٨٠٠: شعبة الخدمات القضائية				
مترجمون/مراجعون	قسم الخدمات اللغوية	ف-٣	٠,٥	٣٣,١
تراجمة ميدانيون	قسم الخدمات اللغوية	خ ع-رر	٠,٢٥	٧,٣
المجموع لقلم المحكمة				**٤٠,٢**

**٢-	الموارد غير الموارد من الموظفين	١٥٨,١ ألف يورو**

*(أ)	السفر	٣,٨ آلاف يورو*

١٦-	يحتاج قسم الخدمات اللغوية إلى مبلغ مقداره ٣,٨ ألف يورو لسد متطلبات سفر تراجمة اللغة العربية ومترجميها/مراجعيها.

*(ب)	الخدمات التعاقدية	٣٠,٠ ألف يورو*

١٧-	يحتاج قسم العلاقات الخارجية والتنسيق الميداني إلى موارد لاستئجار خدمات شركة توفر متطلبات عمل المكتب الميداني القائم في باماكو وتحسينه. كما إن هناك احتياجات مرتبطة بالمتطلبات الأمنية في الحالة في مالي بوجه عام وفي هذه القضية على وجه التحديد. وتبلغ كل المتطلبات المعنية ٣٠,٠ ألف يورو.

*(ج)	محامو الدفاع	٩٠,٦ ألف يورو*

١٨-	يحتاج قسم دعم المحامين إلى مبلغ مقداره ٩٠,٦ ألف يورو لسد الأتعاب القانونية والنفقات الشهرية لفريق الدفاع عن السيد المهدي خلال المرحلة التمهيدية، وفقاً للسياسة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية[٢] وتزويد الفريق بالأموال اللازمة لإجراء عمليات التحقيق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي ستنتهي إلى انعقاد جلسة اعتماد التهم.

*(د)	النفقات التشغيلية العامة	٣٣,٨ ألف يورو*

١٩-	يحتاج قسم الإعلام والتوعية إلى مبلغ مقداره ٣٣,٨ ألف يورو للتواصل مع صحفيين وممثلين للمجتمع الأهلي من مالي، باعتبارهم نظراء هامّين في بلوغ المجني عليهم والمجموعات المتضررة، ما يتيح الإحاطة الأفضل بدور المحكمة وإجراءاتها في هذه القضية (أُولى القضايا في الحالة في مالي).

[٢] انظر *وثيقة السياسة الواحدة لقلم المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بنظام المساعدة القانونية الخاص بها* (الوثيقة ICC-ASP/12/3).

المرفق

الافتراضات فيما يتعلق بالميزانية التكميلية لعام ٢٠١٦ (مالي)

العنصر	*المجموع*
١- عدد جلسات المحاكمة المزمَع عقدها خلال الثلاثة أشهر	٥
٢- عدد عمليات التحقيق	١
٣- عدد المكاتب/أماكن التواجد الميدانية	١
٤- عدد المشتبه فيهم/المتهمين الذين سيمثُلون أمام المحكمة	١
٥- عدد المشتبه فيهم/المتهمين المحتجزين	١
٦- عدد أفرقة الدفاع المموَّلة في إطار المساعدة القانونية	١